

البرنامج الاجتماعي

ملاح البرنامج الاجتماعي:

•الامن الوطني

•الرفاه الاجتماعي

•الرعاية الاجتماعية

•الفقر

•البطالة

•الضمان الاجتماعي

•الشباب

•الرياضة الاحترافية والترويحية

•تمكين المرأة

•الاعلام

•الثقافة والمعلوماتية

•التعليم العام

•التعليم العالي والبحث العلمي والابداع

•الحاكمية والادارة والقضاء

•حماية البيئة واستدامتها

1. الامن القومي

•الامن الوطني جزء من الامن القومي يؤثر ويتأثر به ومن هنا فان منعة الأردن وقوته جزء من قوة الأمة وعزتها .
وينطلق مفهومنا للامن الوطني من إدراك مخاطر التجزئه والتبعية وما يترتب على ذلك من تهديد للامن السياسي
والاقتصادي والاجتماعي الوطني ، وتعميق مفهوم الاحتراف لقواتنا المسلحة الباسلة ومؤسساتنا الامنية وتعينة طاقات
المجتمع الداعمة لها لتمكينها من واجباتها الوطنية لحماية مكتسبات الوطن وأمنه وإستقراره .
كما ان الامن الاجتماعي والاقتصادي لكل فئات المجتمع ركن أساسي في الامن الوطني من خلال تلبية الحاجات الأساسية
للمواطن وحفظ حريته وأمنه وكرامته ، وأن النهج الديمقراطي يعمق روح الإلتماء والثقة بمؤسساته الوطنية وتمتين وحدة
الشعب وحماية أمنه الوطني بإتاحة كل أسباب المشاركة في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين
الحقوق والواجبات.

2. الرفاه الاجتماعي

• يتحقق الرفاه الاجتماعي بتوفير سبل العيش الكريم اقتصاديا واجتماعيا للمواطنين أفرادا وجماعات وذلك لتعزيز سلامة وتماسك واستقرار المجتمع، ويتمثل ذلك في الاستجابة لجميع الاحتياجات الانسانية من تعليم، تدريب، ورعاية صحية وتكافل اجتماعي، وسكن، وضمان اجتماعي، وفرص عمل، ورعاية لفئات خاصة ككبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية الأمومة والطفولة ومكافحة ظاهري الفقر والبطالة. والتثقيف الصحي لتعزيز أنماط الحياة الصحية في مجال الطب الوقائي وتنظيم الأسرة وغيرها. وإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع والحفاظ على الطبقة الوسطى التي تمثل صمام الأمان في الأمن الاجتماعي والاستقرار بتوفير سبل نموها وتوسعها لتضييق الهوة بين الاغنياء والفقراء.

3. الرعاية الاجتماعية

• تقوم الصلة بين ابناء الوطن على اساس رابطة المواطنة ومشاركة كل فئات المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة في البناء والنماء والانتاج في اطار من الحرية والمساواه والعدالة الاجتماعية , ومراعاة المساواه والحقوق التي كفلها الدستور لكل ابناء الوطن . مع قيامهم بالواجبات الموكولة لكل منهم تجاه مجتمعهم .

والاسرة هي لبنة اساسية في المجتمع فلا بد ان توفر لها اسباب الحياه الكريمة بما في ذلك الضمانات التعليمية والصحية والاجتماعية للقيام بواجباتها في تربية الاجيال وتنشئتهم كما ان الامومة الصالحة اساس الطفولة السوية وحق من حقوق الطفل , ومن هنا لا بد من رعاية الام والطفل بصورة خاصة ورعاية الفتيان والشباب تعليما وتثقيفا وتدريبيا مع التاكيد بخاصة على حقوق المرأة شريكة وصنوا للرجل في تنمية المجتمع وتطورة .

4. الفقر

• لا بد من وضع سياسة شاملة للربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطوير مهارات الموارد البشرية وتأهيلها لسوق العمل، وتنسيق جهود مكافحة الفقر بزيادة دعم وتمويل المشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات الريفية والأحياء الفقيرة في المدن، وتعزيز قيمة العمل والمهنة ومواجهة ظاهرة العيب لدى البعض، واعادة النظر في توزيع المكتسبات التنموية الوطنية على كافة المناطق مع التركيز على المناطق الأكثر فقراً وتعزيز كل ما من شأنه الحفاظ على الطبقة الوسطى بتضييق الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة في المجتمع، مع مراعاة توفير السكن والرعاية الصحية والضمانات الاجتماعية والتعليم والتدريب لتلك الفئات.

وهنا لا بد من الاشارة الى توسيع مظلة التأمينات الصحية بحيث تشمل كافة ابناء المجتمع وتوحيد صناديق العون التنموي الاجتماعي لتساهم في رفع المعاناه المعيشية والاجتماعية عن المواطنين.

5. البطالة

• العمل على توفير فرص العمل للجميع وتعزيز التشريعات الكفيلة بتأمين هذا الحق من خلال نشاطات اقتصادية تحقق استيعاب المزيد من الايدي العاملة مع تحسين ظروف العمل والتدريب والتأهيل وربط مخرجات التعليم بحاجة السوق من العمالة .

ان مواجهة الفقر هدف استراتيجي للدولة الاردنية ومسؤولية وطنية , تستلزم توفير سبل الرزق والعمل للقادرين واحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافده بتعزيز قيمة العمل ومحاربة ثقافة العيب , وتوخي العدالة في توزيع الخدمات ومشاريع التنمية جغرافيا واجتماعيا بما يلبي حاجة المواطنين ليكون الفقر استثناءا.

6. الضمان الاجتماعي

• شمول كافة العاملين في القطاعات العام والخاص مطلب اساسي، وكذلك ضبط ومساواة رواتب التقاعد بين العاملين، وإنشاء صناديق للتقاعد ومكافآت نهاية الخدمة مما يساهم في توسيع مظلة الضمان الاجتماعي والانتفاع بها من قبل غالبية أبناء المجتمع.

وفي هذا المجال تبرز أهمية المتقاعدين وتوفير فرص عمل للقادر منهم لزيادة دخولاتهم وتحسين الرواتب التقاعدية، والمساواة في الرواتب بين المتقاعدين فيما يتساوون فيه من أداء ومستوى وظيفي وخبرة عملية. وإن كبار السن هم جزء من أبناء الوطن قدموا ما عليهم من واجبات وطنية فأن لهم أن نمنحهم من لاحقوق التي تكفل لهم حياة كريمة من مأوى ورعاية صحية واجتماعية

7. الشباب

• الشباب نصف الحاضر وكل المستقبل وهم ثروة الوطن واستثماره المتجدد من هنا لابد من ايلانهم الرعاية الكافية تثقيفا وتعلما وتدريباً و تاهيلاً وتعزيز قيم المواطنة والانتماء عندهم وتمكينهم من ادوات النماء والانجاز والمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتركيز على العملية التعليمية التربوية مع توفير الامكانيات اللازمة لتطويرها وذلك بتطوير المناهج وتحسين البيئة التعليمية ومراجعة ادارة التعليم الجامعي لتكون الجامعات منارات علم وابداع تهتم بالبحث العلمي وبناء هوية وطنية ناضجة للشباب وبناء شخصية الطالب على قيم الانفتاح والتعددية والتفكير النقدي الخلاق وانهاء ظاهرة العنف بمواجهة كل مشاعر الاحباط الناتجة عن الشعور بغياب المساواة في الفرص دراسة وعملا على ان تتوافق مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل ودعم المعلم والمدرس بتوفير افضل السبل لحياته مع التاهيل والتدريب وفق معطيات الواقع وتطلعاته المستقبلية.

8. الرياضة الاحترافية والترويحية

• تعزيز قيم الاحتراف الرياضي لدى الشباب وانخراط المدربين والمؤهلين في الاتحادات والأندية الرياضية ودعمهم مالياً ومعنوياً من القطاعين العام والخاص وايلاء المنتجات الوطنية في كافة الألعاب عناية تؤولهم لرفع راية الأردن في المحافل الاقليمية والدولية بتوفير المدربين الأكفاء لهذه الغاية. وفي مجال الرياضة الترويحية تعزيز مفهومها لدى الشباب والشابات ودعم الأندية والمراكز التي تعني بهذا النوع من الرياضة.

9. تمكين المرأة

• تحقيق المساواة وازالة كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتصحيح الصورة النمطية السلبية عنها لتمكينها من ممارسة مواظنيها وتفعيل دورها في عملية التنمية الوطنية المستدامة. ودعم تمثيلها في المجالس المنتخبة لزيادة مشاركتها في صنع القرار وضمان مبدأ التكافؤ في التعيين والترقية والتأهيل والتدريب والرواتب في كافة مؤسسات الدولة عامة وخاصة.

10. التعليم والتدريب وتطوير الموارد البشرية

• يرى الحزب بان الاردن قد حقق انجازات تربوية مشهوده له حيث ان نسبة الامية تقلصت الى نحو 2% وهو اعلى المعدلات في المنطقة وان نسب الشهادات العليا هي من اعلى النسب في المنطقة وعليه فان الاهتمام بالاقتصاد المعرفي الذي يستند الى المعرفة وزرع هذه الايجابيات .

• ان النمو السكاني المضطرب يشكل ضغطا على قابلية النظام الاردني لتقديم الخدمات التعليمية ، وسيستمر الحال لسنوات عديده سيما وان تحديات القرن الواحد والعشرون تفرض المزيد من الطلبة تعليما جيدا ومهارات قابلة للتسويق ومرتبطة بثقافة الاقتصاد العالمي الجديد.

• كما يدعو الحزب الى تعزيز ودعم مراكز البحث العلمي للجامعات والعمل على برمجة التعليم العالي بوضع استراتيجيات توضح اسس بناء قدرات الطلبة العلمية والانتاجية المهنية لسد حاجات المجتمع والحيلولة دون تفاقم البطالة المقتنعه.

11. الإعلام

• لا بد أن تركز الرسالة الاعلامية على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة وقيم الأمة ، في إطار الحق المتبادل بين المواطن ووسائل الاعلام الوطنية باعتبارها صور الوطن وثقافته وحضارته أمام العالم ، وأداة لنقل المعارف للمواطن معا وتشكيل شخصية المواطن المنتمي لوطنه وأمه وبذلك تكون شريكا فاعلا في تكوين هوية وطنية تستند الى جذورها العربية وتفتح على منجزات الحضارة الانسانية .

إن وسائل الإتصال الجماهيرية مؤسسات وطنية يجب إستخدامها لما فيه خير الوطن والمواطن لا للترويج لفكر دون آخر وان تفتح أبوابها لكل الأردنيين للتعبير عن رؤاهم وتطلعاتهم .

12. الثقافة والمعلوماتية

• تعزيز الإهتمام بلغتنا العربية كوعاء لحضارة الامة وهويتها ، وإستلهاام الدور الحضاري للأمة على الساحة الإنسانية بالإنتحاح على معطيات الحضارة الحديثة بلا إنغلاق وإنفلات ، وتنمية الثقافة الوطنية والتأكيد عليها وتوفير المرافق الثقافية ووسائل نشر الثقافة الوطنية والقومية والاهتمام بأنماط التراث الشعبي مع التأكيد على حق المثقفين والمفكرين والادباء والفنانين والشعراء الأردنيين في الإنفتاح على الثقافات الأخرى لأغناء ثقافتنا الوطنية واحترام حق التأليف وحقوق المبدعين ثقافيا في حياة كفيلة بالابداع في فضاءات من الحرية والإكرام .

ولا بد من التركيز على التكنولوجيا المعلوماتية وتعليم اللغات لتطور المجتمع وتمكين أبناء الوطن من التعامل مع المتغيرات المختلفة والتصدي للتحديات العصرية والإسهام في الحضارة الإنسانية...

13. التعليم العالي والبحث العلمي والابداع

• توسيع فرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي وتحسين جودته وبمشاركة فاعله للقطاع الخاص في هذا المجال وتوفير بيئة مدرسية مرافق تحقق الأهداف التعليمية والتربوية وتأهيل وتدريب المعلمين وإعادة النظر في بعض المناهج لتتواءم مع المنطور الحديث للتربية والتعليم الذي يركز على التشاركية والابداع. والاهتمام بالتعليم المهني لتزويد سوق العمل بما يحتاجه من الأيدي المدربة والمؤهلة.

• ضبط جودة مخرجات التعليم في الجامعات للمحافظة على السمعة المميزة التي عرفت بها الجامعات الأردنية ومرجعية سياسات القبول في الجامعات وزيادة عدد المقاعد لتحتوي الأعداد التي تأهلت للدراسة الجامعية. وتحديث المناهج الجامعية بما ينسجم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، والتدريب والتأهيل المهني لأعضاء هيئات التدريس، وتنمية الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي.

يمكن للبحث العملي والابداع والاختراعات أن تلعب دوراً فاعلاً في ايجاد الحلول العلمية لمشاكل الأردن الاقتصادية والاجتماعية، وهو بحاجة إلى تركيز وتوفير موارد لتغطية نفقاته ونطلع إلى إنشاء هيئة وطنية للبحث العملي وتشجيع البحث العملي وثقافة الابتكار والابداع وتعزيزها ودعم المبدعين علمياً وثقافياً والمخترعين وتبني ابداعاتهم لتطويرها.

14. الحاكمية والادارة والقضاء

• العمل على تطبيق مرتكزات وعناصر الحاكمية الرشيدة المتمثلة بالعمل بروح القوانين وبالشفافية والديمقراطية والمساءلة والمحاسبة، وأسس الإدارة الحديثة التي تنظم الموارد المادية والبشرية والوقت والجهد. وتعزيز التنظيم السياسي والحزبي بمشاركة شعبية واسعة تشمل كافة المؤسسات المدنية في البناء والنماء وصنع القرار ومتابعته، والإسهام بالحراك المجتمعي وتحقيق التنمية الوطنية المستدامة من خلال تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات والأندية وغيرها، وتعاضد هذه المؤسسات مع المؤسسات العامة والقطاع الخاص لبناء وطننا ناهضاً متطوراً.

أما القضاء فهو سلطة لها الإستقلالية الكاملة، ولا بد من احداث محكمة دستورية وتأهيل القضاة وتنظيم وسرعة عملية المقاضاة واعتماد معايير لاختيار القضاة وتطوير القضاء الشرعي وتعزيز صلاحية نقابة المحامين للقيام بواجباتها المنوطه بها وبما يواكب آفاق وتطلعات التغيير في مهنة المحاماة.

15. البيئة

• تعزيز مفهوم المحافظة على البيئة لدى كافة فئات المجتمع من اجل الحفاظ على مقدرات الوطن من غابات واشجار ومياه جوفيه ونهريه والتصدي لكافة اشكال التلوث البيئي من هواء وماء وتراب والتلوث السمعي ، و تعزيز المفهوم لدى الجميع بان هذه المقدرات والثروات ليست حكرأ على الاجيال المعاصرة بل هي ايضا ثروة لاجيالنا القادمة.

• وان التحدي الاكبر في المحافظة على البيئة هو كيفية ادارة النفايات والتخلص منها ومعالجة المواد الصلبة واعادة استخدامها ، كما ان الصناعات الكيماوية المحلية تتحمل القسم الاكبر من التلوث بتسريب مخلفات الصناعات الكيماوية لمجري المياه ومصباتها ، وهذا يتطلب اجراء رقابة صارمة للحد منها والطلب من الصناعين وضع محطة تنقية لمعالجتها وتخزين النفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة علمية.

• كما يرى الحزب بان وضع استراتيجيات وخطط شاملة لاستعمالات الاراضي في ادارة المحميات الطبيعية والعمل بجدية على مكافحة التصحر، وحماية البحر الاحمر والمحافظة على بينته من المياه والمرجان ، ووضعها في سياسات الحكومة للتنمية المستدامة .

• تتمثل حماية البيئة في الأردن بالمحافظة على الرقعة الخضراء والغايات ووقف التصحر والمحميات الطبيعية وحسن استخدامات الأراضي وحماية مخزونات البحرين الميت والاحمر ومنع التلوث بكافة أشكاله في الهواء والماء والتراب وغيرها.

ومن هنا كان لابد من تعزيز الاطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة واستدامتها وتطبيق القوانين البيئية وحسن ادارة النفايات وتدويرها وتخزين النفايات الصلبة والكيماوية والطبية بطرق صحيحة وتخفيض مياه الصرف الصحي ومتابعة تخفيف التلوث الصناعي، وإعادة استخدامات الأراضي وعدم الاعتداء على الأرض الزراعية بالتوسع العمراني وتطبيق

16. السياحة

• ان الحزب يولي قطاع الاقتصاد السياحي اهتماما كبيرا، مما يساعد في التنمية الاقتصادية وفي رفد الاقتصاد الوطني في التوفير الاحتياطي من العملات الاجنبية ، وفي توفير فرص العمل ، وخفض ميزان المدفوعات وخفض في عجز الموازنة العامة سيما وان الاردن يتمتع في بالموروث التاريخي والمكاني والاستقرار السياسي والامني ، وبوفرة الطاقة البشرية المدربة مما يجعله على خارطة السياحة العالمية ومقصدا رئيس للسياح من جميع انحاء العالم.

• ويرى الحزب ان القطاع العام لوحده لا يستطيع ان يوفي الاهتمام الكامل لهذا القطاع لذا نرى ضرورة خصصة قطاع السياحة كون ان القطاع الخاص هو الاقدر على ادارة المشاريع و المرافق السياحية شريطة ايجاد استراتيجية واضحة لضمان التزام القطاع الخاص بالقوانين و الانظمة الاردنية المعمول بها للحفاظ على السياحة و الاثار كدخل قومي ليتم تسويق الاردن سياحيا على افضل وجه من خلال الخطط والبرامج المدروسة جيدا سيما وان السياحة العلاجية والدينية قد وضعت بصماتها العالمية لندرة هذا النوع من السياحة في العالم وخصوصا الاماكن المقدسه ومياه نهر الاردن والتي تستغل هذه المياه من قبل اسرائيل وتباع هذه المياه للعالم وان استغلالها سيؤدي بالوصول للاهداف المرجوه بخفض العجز بالموانة وتخفيض نسبة البطالة وتحسين مستويات المعيشة ودفع عجلة نمو الاقتصاد الاردني هذا القطاع الحيوي برفع كفاءة القطاع العام في تقديم الخدمات الممنوحة للسياح .

17. قطاع الرياضة

• ايجاد فلسفة رياضية خاصة تستمد خصوصيتها من كون الاسلام.

• عملية التطوير الرياضي .

•تقييم شامل للنادية الرياضية ومدى تحقيقها لرسالتها في تنشئة الشباب.

•دراسة واقع الاتحادات الرياضية ومدى امكانية تطويرها

•الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية

•انشاء ساحات شعبية وملاعب بسيطة في الاحياء السكنية

•تشجيع البحث العلمي المرتبط بالنشاط الرياضي.

•الاهتمام بالاعلام الرياضي.

18. ذوي الاحتياجات الخاصة

•تغيير النظرة الاجتماعية السلبية تجاه الإعاقة وتعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول لحياة مستقلة.

•تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأشخاص ذوي الإعاقة وأقرانهم من غير المعوقين وتسهيل استخدام المصادر المجتمعية وتفعيلها.

•تحقيق الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في بيئتهم ومجتمعهم والوصول لأكثر عدد منهم ومن أسرهم مستفيدين من طاقات المجتمع وكوادره وبرامجه لتعزيز التمكين للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم.

19. استراتيجية التأهيل المجتمعي

1. نقل المعرفة والمعلومات حول الإعاقة وفناتها ومهارات العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى معظم أفراد المجتمع مع ضرورة إعطاء مجموعة الخدمات التأهيلية حقها من خلال الزيارات المنزلية والإتصال المباشر مع الشخص ذوي الإعاقة وأسرته.

2. تفعيل وتنشيط البنية التحتية الرسمية والإستفادة منها حيث تؤكد الدراسات أن حوالي 60% - 70% من الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن تأهيلهم بالإعتماد على الموارد المحلية في مجتمعهم.

3. تفعيل الأنشطة المساندة وإعطاها حقها في البرنامج من خلال إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم باتخاذ القرارات وتكوين اللجان الإدارية وشبكات الأشخاص ذوي الإعاقة متعددة التخصصات وكسب التأييد والموازرة والدعم من الإدارة المحلية الرسمية والأشخاص المؤثرين في المجتمع.

4 على المجتمع تحمل مسؤولية تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في البرامج من لحظة التخطيط وحتى التقييم.

5. تعزيز التكامل والتنسيق والتعاون بين كافة قطاعات الدولة لغرس فلسفة التأهيل المجتمعي وإدراجها ضمن سياساتها وبرامجها.

6. العمل على رفع الوعي المجتمعي تجاه قضية الإعاقة.

20. بناء القدرات

•يرى الحزب ضرورة رفع الكفاءات الأردنية و بناء قدرات المواطنين من خلال خطط تنموية مدروسة و معدة لتناسب العقول الوطنية و تلبى احتياجات القطاعات التي تشملها و الامثلة على ذلك :

•القيادة

•إدارة الوقت.

•تنمية مهارات الفريق

•التفكير الابداعي.

•العنف الاجتماعي.